

## أبو فاعور يطلب الحجز

# على 500 طن من السكر في مرفأ طرابلس

أرسل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، ووزير المال علي حسن خليل، ووزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، طلب فيها «عدم السماح بإخراج كميات السكر الموجودة في المستودعات 1 و2 و6 و1C في مرفأ طرابلس، وذلك بعد الشك في كونها غير مطابقة للمواصفات الصحية، بانتظار صدور نتائج الفحوصات المخبرية للعينات التي تم أخذت منها»، وأجرى أبو فاعور لهذه الغاية اتصالات بكل من حكيم و خليل وزعيتر.

وأرسل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الاقتصاد يطلب فيه «الحجز على 500 طن من السكر أرجعت من الحدود السورية، ومنع بيعها في السوق اللبنانية، بانتظار صدور نتائج الفحوصات المخبرية التي أخذت من فريق وزارة الصحة للتأكد من استيفائها الشروط الصحية».

#### صيदा

من جهة ثانية، قام مراقبو وزارة الصحة العامة في مصلحة الصحة في صيدا وبمواكبة من القوى الأمنية بجمع عدد كبير من المواد الغذائية التي توزعت كمساعدات إنسانية على النازحين السوريين في مجعمي

الرحمة والأوزاعي في صيدا، وذلك بعد شكوى وردت عن روائح ننته نفوح من بعض هذه المواد.
وعمد فريق الوزارة إلى حجز المواد المذكورة وأخذت عينات منها للفحص المخبري، فيما أحال أبو فاعور كامل الملف على النيابة العامة للتوسع في التحقيق واتخاذ التدابير القضائية المناسبة بحق المخالفين.

#### البقاع

في السياق، وبناء على نتائج الكشوفات التي أجراها مراقبو وزارة الصحة العامة، أقل رئيس مصلحة الصحة في البقاع غسان زلاقط، أربعة معامل لتصنيع المواد الغذائية وملحمة، تبين أنها غير مستوفية للشروط الصحية ومعايير سلامة الغذاء، وذلك في حضور طبيب القضاء ومؤازرة جهاز أمن الدولة في البقاع.

والمؤسسات التي أقلتت هي، معمل قّب لباس للأجبان والألبان لصاحبه مورييس حنا، ومعمل نجيب يمين للأجبان والألبان في قبّ لباس، ومعمل وليد سيف الدين للحلويات في سعدنايل، ومعمل كاوينتز موني لتصنيع المربيات والبندورة والبهارات في عنجر، وملحمة حبيب المنبئية في المدينة الصناعية في زحلة.

# الطلب على سندات الخزينة ينخفض والشيكات المرتجة ترتفع 91 مليار ليرة



انخفض الطلب على سندات الخزينة في لبنان بعد تطور الحوار بين مختلف الأحزاب السياسية حول الانتخابات الرئاسية إضافة إلى سيطرة الجيش اللبناني على الأوضاع الأمنية في مختلف المناطق.

وتراجع الأداء الأسبوعي لمؤشر بنك لبنان والمهجر للسندات المالية (BBI) بنسبة 0.41 إلى 107.40 نقطة، فانخفض العائد على سندات 10 سنوات بنسبة 13 نقطة أساس إلى 6.15 في المئة، بينما ازداد العائد على سندات 5 سنوات بنسبة نقطتين أساس إلى 5.12 في المئة بعد الغارة «إسرائيلية» على سورية.
في الولايات المتحدة، انخفض أيضا طلب المستثمرين لسندات الخزينة قبيل قرار البنك المركزي الأوروبي تنفيذ خطة التيسير الكمي. من هنا، انخفض العائد على سندات 5 و10 سنوات لـ17 نقطة أساس و13 نقطة أساس ليصل إلى 1.39 في المئة و1.90 في المئة، على التوالي. نتيجة لذلك، انحسر الفارق

بين سندات اليورو اللبنانية 5 سنوات وتلك الأميركية بـ19 نقطة أساس لنتهي الأسبوع عند 373 نقطة أساس، بينما استقر فارق الـ10 سنوات على 425 نقطة أساس.

وانخفض أداء مؤشر الأسواق الناشئة «جي بي مورغان» بنسبة 0.15 في المئة إلى 659.19 نقطة أساس بعد تعزيز الحكومة الصينية للنمو الاقتصادي إضافة إلى تأثير التيسير الكمي الأوروبي.

وأقل هامش تداول التامين على الأخطار المحتملة للقصور الائتماني لحاملي السندات اللبنانية عند 368-397 نقطة أساس مقابل 368-398 نقطة أساس الأسبوع الماضي. وقد حافظ هامش المملكة العربية السعودية على المستوى الأسبوع الماضي، منتقلا من -60 إلى 80 نقطة أساس إلى 59-79 نقطة أساس. وانخفض هامش دبي بمعدل 18 نقاط أساس إلى 216-236 نقطة أساس. وفي الدول الناشئة، أصبح هامش البرازيل 196-200 نقطة أساس مقابل 208-213 نقطة أساس الأسبوع الماضي. أما في

كذلك كشف التقرير الأسبوعي الصادر عن بنك الاعتماد اللبناني» والنشرة الأسبوعية الصادرة عن «بنك بيبلوس» أنّ قيمة الشيكات المرتجة ارتفعت على صعيد سنوي حوالى 91 مليار ليرة بنحو 3.91 في المئة، إلى 2419 مليار ليرة، موزعة على 256.653 شيكا.

## الأرباح الصافية لقطاع التأمين تتراجع

# إلى 112.04 مليون دولار في 2013



ارتفاع التعويضات المدفوعة بنسبة 10.74 في المئة إلى 0.73 مليار دولار

الاحتياطي الفني لدى شركات التامين اللبنانية بنسبة 8.82 في المئة خلال عام 2013. ليلعب 2.58 مليار دولار. إضافة إلى ذلك، ارتفعت الأموال الخاصة في قطاع التامين اللبناني بنسبة 6.18 في المئة سنويا إلى 0.99 مليار مع نهاية عام 2013، فيما بقي رأسمال القطاع مستقرًا على 384.21 مليون دولار على صعيد مؤشرات الربحية، وتراجع كل من العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 2.89 في المئة

11.71 في المئة عام 2013. وبقي عدد شركات التامين المرخص لها في لبنان مستقرًا على 57 شركة عام 2013. موزعة في غالبيتها على شركات تامين الحياة وغير الحياة (59.62 في المئة) تلحق شركات تامين غير الحياة (30.77 في المئة) وشركات تأمين الحياة (9.62 في المئة).
يُذكر أنّ «التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني» أورد ما جاء في تقرير «لجنة المساهمين إلى

## البناء

اقتصاد 2015 امتداد لتحديات الأعوام الأربعة الأخيرة

## وزني: إقرار مشروع الموازنة دونه عقبات



خفض الفاتورة النفطية يخفّف من نسبة العجز في ميزان المدفوعات

أشار الخبير المالي والاقتصادي غازي وزني إلى أنه من الصعب التكهّن ما إذا كان سعر برميل النفط سيواصل انخفاضه عالمياً أم لا، لكون أسباب التراجع جيوسياسية، إضافة إلى الصراع على الحصص النفطية في المستقبل والمحافظة عليها»، لافتاً إلى أنّ «الخسائر التي تكبدها الشركات المنتجة للنقط، كبيرة جداً، إذ تصل خسائر الشركات في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، إلى 500 مليون دولار يومياً، أي 150 و180 ملياراً سنوياً»، سائلاً «إلى أي مدى تستطيع الدول النفطية الخليجية تحلّل هذه الخسائر الكبيرة، وما هو حجم الاحتياطات لديها لتغطية هذه الخسائر؟».
وهذيين الأمريين يشكّلان العنصرين الرئيسيين لتحديد مدة الانخفاض وحجمه، وإلا من الصعب جداً إيداء توقعات فعلية في الموضوع لأنّ عناصره ليست اقتصادية، على رغم أنّ المؤشرات الاقتصادية الأخيرة أظهرت أنّ النمو الاقتصادي الأمريكي عام 2015 أفضل من عام 2014، كما أنّ البنك

المركزي الأوروبي اتخذ تدابير استثنائية لتحفيز النمو»، مشيراً إلى أنّ «العنصر الاقتصادي يبقى السبب الأخير لتراجع سعر النفط».
ولسفت وزني في حديث له، «المركزية»، إلى أنّ «لبنان يستفيد في الفترة الراهنة من هذا الانخفاض، أولاً في خفض فاتورته النفطية التي تخفّف بدورها من نسبة العجز في ميزان المدفوعات، وهي تتراوح بين 5.5 و6 مليارات دولار، ما يشكّل عنصراً إيجابياً للاستقرار النقدي. كما يخفّف من عجز مؤسسة كهرباء لبنان بين 500 و600 مليون دولار، ما يتعكس إيجاباً على المال العام، على رغم خسارة الدولة بعض إيراداتها على صعيد الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك التي تقدّر بنحو 300 مليون دولار».

من جهة أخرى، وفي ما يتعلّق بمشروع موازنة عام 2015، ذكر وزني بأنّ وزير المال علي حسن خليل أحال المشروع على مجلس الوزراء ضمن المهل الدستورية. من هنا، على الحكومة مسؤولية درس المشروع، ثم إحالتها على مجلس لبنان رياض سلامة».

# الصين توفر 100 مليار دولار بتهاوي أسعار النفط وتستثمر 96 مليارا في البنى التحتية عام 2015



في تشرين الأول الماضي. وسيمر القطار فائق السرعة بكازاخستان خلال الرحلة بين المدينتين التي سوف تستغرق يومين بدلا من ستة أيام في الوقت الراهن، بحسب إفي.

وكانت الحكومة الصينية أعلنت الأربعاء أنها تعمل في هذا المشروع، في رسالة نشرت على شبكة التواصل الاجتماعي المحلية «ويبو» التي تعادل «تويتر» في الصين. ومن المقرر أن يصبح هذا الخط أحد الأجزاء ذات الأهمية لما يعرف بـ«طريق الحرير» البحري والبري، وهو المشروع الذي تطمح بكين من ورائه إلى تعزيز الطرق التجارية بين وسط آسيا وجنوبها.

#### هبوط أسعار النفط

من جهة أخرى، أدى انهيار أسعار النفط لأدنى مستوياته خلال أعوام إلى خفض فاتورة استهلاك الطاقة في الصين بما يقدر بـ100 مليار دولار خلال 6 أشهر فقط. وذكر حاكم مصرف «بنك الشعب الصيني» زو اكشوان في تصريحات نقلتها شبكة «سي أن أن» الإخبارية الأميركية أنّ «انخفاض الأسعار سيمنعنا زخما وفرصا وظيفية»، مضيفاً أنّ النفط الرخيص سيشجّع الملاقاة الآسيوي فسحة من الوقت لمتابعة الإصلاحات الاقتصادية على حد قوله.

وأشار الخبير الاقتصادي وعميد المعهد الصيني لدراسات سياسة الطاقة بوكيانغ لين إلى أنّ «أكبر مستورد للنفط في العالم، يأمل باستمرار تدني أسعار النفط عند معدلاتها الراهنة لمنح اقتصاده دفعة قوية».

#### مواعيد

- يستقبل وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان عند العاشرة من صباح اليوم، في مكتبه في الوزارة – كورنيش النهي، سفير مصر محمد بدر الدين زايد..
- تعقد لجنة الإدارة والعدل جلسة عند العاشرة من صباح اليوم، في المجلس النيابي، برئاسة النائب روبير غانم. كما تعقد لجنة الزراعة والسياحة جلسة عند العاشرة والنصف من صباح اليوم، برئاسة النائب أيوب حميد، وذلك للبحث في موضوع الأضرار الزراعية.
- يستقبل وزير العمل سجعان قزي، عند العاشرة والنصف من صباح اليوم، في مكتبه في المزارابية – البرج الشنوي – الطابق الثامن فوق السفارة البلجيكية، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير مع وفد أصحاب الأعمال الممثلين في الضمان الاجتماعي.

## المستأجرون يطالبون ببناء مساكن

## والمالكون يشددون على تطبيق القانون

اعتبر رئيس لجنة بيروت وجيه دامرجي أنّ «القانون الذي أقره المجلس النيابي سابقاً غير نافذ بسبب طعن المجلس الدستوري ببعض بنوده الأساسية»، لافتاً إلى أنّ «هذا القانون كما نفذ من دون تعديل سيؤدي إلى تهجير عشرات الآلاف من الفقراء من سكان المدن وخصوصا العاصمة بيروت وأحيائها التاريخية».

كلام دامرجي جاء إثر الاجتماع الموسع الذي عقدهته لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في بيروت أمس.

وأضاف: «إنّ حل قضية الإسكان والسكن قضية وطنية ومن مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً، ولا يمكن القبول بأي قانون جديد للإيجارات من دون أن يكون متلائماً مع خطة إسكانية وطنية عامة وجدية وواضحة».

وتابع دامرجي: «تطالب الأوقاف المسيحية والإسلامية ببناء مساكن شعبية تساعد الطبقة الفقيرة والمتوسطة، ما يعزز العيش المشترك والوحدة الوطنية. وتعلن وقف الاتصالات مع نقابة المالكين وقطع جميع المفاوضات القائمة بيننا وبينهم لأن هناك أسباباً أساسية وكثيرة»، مطالباً: «المجلس النيابي باستعادة هذا القانون ودرسه من جديد».

#### تحذير من التهويل

في السياق، حدّرت «هيئة الدفاع عن المستأجرين القدامى»، في بيان من «إقدام لجنة المالكين بالتشارك مع بعض الأشخاص من غير ذوي الصفة على التهويل على المستأجرين وإيهامهم بأنّ قانون الإيجار أصبح ساري المفعول».

ودعت المراجع القضائية إلى «ملاحقة هؤلاء الأشخاص الذين يهددون المستأجرين وإحالتهم إلى القضاء المختص».

كما دعت إلى «تحركات واسعة من أجل وقف مؤامرة المالكين ضد حقهم بالمسكن»، مطالبة مجلس الوزراء «بحماية كرامتهم الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان».

#### المالكون

في المقابل، عقدت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة اجتماعاً لها أمس، في فندق كومفورت الحازمية، في حضور محامين خبراء في الاقتصاد، وأعطت النقابة «توجيهاتها إلى المالكين عن الوسائل القانونية الآتية إلى تطبيق القانون الجديد للإيجارات بعد دخوله حيز التطبيق في 28 كانون الأول 2014.

وأكدت النقابة أنّ «الدعوى التي تردّ وفق قانون الموجبات والعقود في جميع المحافظات تتضمن كما كان متوقعا إقراراً صريحاً وعلنياً من قبل قضاة العجلة بدخول القانون الجديد حيز التطبيق وفق المهل المحددة في بنوده».

وحملت النقابة «التجمعات الأخرى التي تتاجر بقضية المستأجرين كامل المسؤولية عن الضرر الكبير الذي سيلحق بالمستأجرين المتخلفين عن تطبيق القانون الجديد للإيجارات بتحريض منها». وأعلنت تقديم دفعة من الدعاوى قريبا في حق هؤلاء، ستطالبهم فيها بإخلاء الماجور، لكونهم يتعمدون ولا يلتزمون قانوناً أقره مجلس النواب ونشر في الجريدة الرسمية ورد المجلس الدستوري الطعن ببنوده».

كما حملتهم «كامل المسؤولية عن التحركات التي قد تحصل للمترد على القانون النافذ للإيجارات، وتؤكد أنّ المالكين في أعلى درجات الغضب والاستنفار وهم على استعداد للدفاع عن أملاكهم بجمع الوسائل ولو اقتضى الأمر تنفيذ اعتصامات وتحركات في الأماكن نفسها التي تدعو إليها التجمعات التي تتاجر بقضية المستأجرين».

## الاحتياطي النقدي الروسي

## يفقد نحو 7 بلايين دولار في أسبوع

كشف البنك المركزي الروسي أنّ الاحتياطي النقدي فقد 6.8 بليون دولار خلال 7 أيام، إذ تراجع من 386.2 بليون دولار في 9 كانون الثاني إلى 379.4 بليون دولار في 16 من الشهر نفسه.

وأفادت بيانات المركزي الروسي اليوم بأن حجم الاحتياطي النقدي الذي يتكون من العملات الصعبة والذهب وحقوق السحب الخاصة تراجع 6.8 بليون دولار خلال 7 أيام، وبلغ الاحتياطي الروسي من الذهب والعملات الصعبة أعلى معدل له في مطلع آب 2008، أي قبل نشوب الأزمة المالية العالمية، عندما وصل حجمه إلى 598 بليون دولار. وهبطت احتياطات روسيا النقدية الدولية إلى 376 بليون دولار في منتصف آذار 2009، أثناء الأزمة قبل أن يبدأ نموه تدريجيا من جديد بعد ذلك.

يُذكر أنّ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي فرضا عقوبات اقتصادية على روسيا التي يتهمانها بدعم الانفصاليين شرق أوكرانيا في معاركهم ضد القوات الحكومية، وخصوصا بعد ضمها شبه جزيرة القرم التي كانت جزءاً من أوكرانيا في آذار الماضي.

## إيران تلغي الدولار الأميركي

## من مبادلاتها التجارية الخارجية

أعلن نائب رئيس البنك المركزي الإيراني غلام علي كامياب، عدم استخدام بلاده الدولار الأميركي من الآن فصاعداً في مبادلات التجارة مع البلدان الأجنبية.

وأفاد كامياب في تصريح لوكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء، باستخدام العملات النقدية الوطنية للبلدان التي تجرى التجارة معها في الصادرات والسورادات، مضيفاً: «تستخدم إيران من الآن فصاعداً في تجارتها ومعاملاتها المالية مع البلدان الأجنبية عملات أخرى كالليرة التركية، واليوان الصيني، والروبل الروسي، والوون الكوري الجنوبي، واليورو». وأشار كامياب إلى أنّ «إيران تخطط لإبرام اتفاقات تبادل عملات مع بعض البلدان، مبيّنا أنّ تلك الاتفاقات من شأنها أن تسهل الأمور التجارية والاقتصادية بين إيران وتلك الدول».

وتستخدم إيران اليوان الصيني بدلاً من الدولار الأميركي في تجارة البترول مع الصين، التي تعد أكبر شريك تجاري لإيران، فيما كان وزير النفط الإيراني بيجان نامدار زينجيني، أعلن خلال الاجتماع الـ11 لمجلس التعاون الاقتصادي الإيراني الروسي في العاصمة طهران، في شهر أيلول الفائت، عن تخطيطهم لاستخدام الريال، والروبل، بدلا من الدولار في تجارة بلاده مع روسيا.

